

المشاريع البحثية الرائدة

للجمعية الكويتية
لتقدم الطفولة العربية

مشروع المؤشرات التربوية
وبناء القدرات الوطنية

أ. د. قاسم الصراف

التعريف بالمشروع

اتجهت كثير من دول العالم في الآونة الأخيرة إلى مراجعة أنظمتها التربوية، مراجعة جزئية أو شاملة، بهدف إصلاحها وتطويرها، وكانت الشرارة التي انطلقت منها هي استياء مجتمعي عام من نوعية مخرجات هذه الأنظمة التربوية.

فقد احس القائمون على أمور التعليم في تلك الدول أن مجرد إمداد مجتمعاتهم بالتعليم الكمي ليس كافياً لمواجهة تطور الحياة ومتطلبات المستقبل، وإنما المطلوب هو العناية بالتعليم النوعي الذي يحقق طموحات أوطانهم في التنمية والتفوق والتقدير. والكويت لم تكن هي يوم من الأيام استثناء من هذه القاعدة، فقد أدرك المهتمون بالتعليم ضرورة النظر في النظام التربوي الكويتي، بدأ من التعليم الأساسي الذي يعتبر العامل الحاسم في التكوين العقلي والمعرفي والمهاري للأطفال، فكانت ولادة مشروع المؤشرات التربوية وبناء القدرات الوطنية الذي تبنته الجمعية الكويتية لتقديم الطفولة العربية في محاولة منها لخلق مجموعة من المؤشرات التربوية التي تكون الملامح الأساسية للنظام التربوي الكويتي.

وقد شارك في تبني هذا المشروع كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي قام بتمويله، والمكتب الإقليمي لليونسكو بالقاهرة الذي قام بتزويده بالخبرة الفنية اللازمة لإعداد المقترن النهائي للمشروع بتاريخ ٣١ مارس ١٩٩٦، وبدأ التنفيذ الفعلي بالمشروع بعد ذلك بمبادرة ومساندة وموازنة من وزارة التربية بتاريخ ١٠/١٩٩٦.

بدأ العمل بالمشروع بوضع خطة مفصلة تنفيذية للمشروع تحتوي على نظام للتوزيع ميزانية المشروع على أوجه الصرف المختلفة، واختيار اللجان الفنية، (لجنة المهارات الحياتية، لجنة مادة اللغة العربية، لجنة مادة اللغة الانجليزية، لجنة مادة الرياضيات، لجنة مادة العلوم، لجنة مادة التربية الإسلامية)، وللجنة بناء الاستبيانات، وللجنة إدخال البيانات في الحاسوب وللجنة تحليل البيانات، وللجان العملة في الميدان (لجنة الإشراف على تطبيق الأدوات، لجنة تدقيق البيانات، لجنة التطبيق). وتم وضع تصميم لبناء الدراسة الاستطلاعية، وإقامة ورش عمل متعددة، وبناء الأدوات ومراجعتها، وطبعتها في صورتها النهائية، وتطبيق الأدوات، وجمع البيانات وإدخال البيانات في الحاسوب، وتحليلها، وكتابة التقرير النهائي، وإقامة سيميناروطني لشرح نتائج ومضمون المشروع.

لقد بدأ العالم يهتم بالمؤشرات التربوية الحديثة الخاصة بمخرجات التعليم مع بدايات النصف الثاني من هذا القرن، وكانت البداية في الدول المتقدمة وفي أعقاب المؤتمر العالمي "التعليم للجميع" الذي عقد في مدينة جومتيان بملكية تايلاند عام ١٩٩٠م، وضعت منظمتا اليونسكو / اليونسيف برنامجاً لمساعدة الدول النامية في تطوير قدراتها الوطنية لوضع وتجميع المؤشرات التربوية الخاصة بالتعليم الأساسي، بالأخص مؤشرات حصيلة التعلم، وحتى الآن لم يستند من هذا البرنامج إلا أربع دول عربية هي الأردن والمغرب ولبنان وعمان، بجانب الكويت، ولقد أبدت مجموعة أخرى من الدول العربية وهي سوريا، والسودان، وفلسطين، وتونس رغبتها في المشاركة في هذا البرنامج.

تمثل المؤشرات التربوية نوعاً جديداً من تكنولوجيا التقويم التي أصبحت في الوقت الحاضر متاحة بين يدي معظم المؤسسات التربوية. ووثيق صلة هذه التكنولوجيا الجديدة بالموضوع تقريرها خصائص داخلية معينة، وأيضاً الدرجة التي بواسطتها يمكن النظر إلى التقويم كمرتكز أساسي، وليس كعملية هامشية. إن خصائص المؤشرات التربوية ومجال تطبيقاتها التربوية يجب النظر اليهما بعين فاحصة في أي عملية تقويمية للنظام التربوي.

فالمؤشرات يجب أن تمثل على الأقل العناصر الهامة للنظام التعليمي. فبالإضافة إلى مراقبة مخرجات التعليم، فإن المؤشرات يجب أن تعكس خصائص المتعلم والمعلم والأسرة والمدرسة. كذلك يجب أن ترتبط المؤشرات بعلاقات مع تلك الخصائص، وأن يتم التتحقق من هذه العلاقات والتغيير بينها بالتجربة والاختبار للكشف عن تفسيرات للتغيرات التي تحدث في المخرجات.

إن النظام الجيد للمؤشرات التربوية هو النظام الذي من شأنه تزويدنا بالمعلومات الصحيحة والدقيقة لإنقاء الضوء على الظروف المحيطة بالعملية التعليمية والمساهمة في تحسينها وتطويرها. هذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها من خلال الملاحظة العابرة أو من خلال مجرد جمع وتحليل البيانات عن نظام التدرس.

إن المؤشرات التربوية عبارة عن أنظمة تتكون من منظومة متكاملة من الإحصاءات التي تسمح بإطلاق أحكام قيمة عن مضمون رئيسية لوظيفة النظام التربوي. وليس كل البيانات الإحصائية التي تخدم كمقاييس معتمدة وكمحل هي التي يمكن اعتمادها كمؤشرات تربوية. أي أن هذه المعلومات الإحصائية يجب أن تخبرنا الشيء الكثير عن كلية النظام التربوي عن طريق وصف الملامح الأساسية لهذا النظام. فمثلاً، عدد الطلبة المسجدين في المدارس يعتبر حقيقة في غاية الأهمية ولكن هذا لا يعطينا شيئاً عن كيفية

أداء النظام التعليمي لوظيفته بشكل جيد.

وتعتبر مؤشرات تحصيل الطلبة أفضل مؤشرات الأداء لأي نظام تعليمي فمؤشرات التحصيل تسمح لنا باستهداف مجالات الإهتمام في محتوى المنهج المدرسي، ومن ثم تركيز الجهود على تلك المجالات التي تتطلب اهتماماتنا بالإضافة إلى أن هذه المؤشرات تبرز نجاحنا في عملية تعلم الطلاب.

وليس هناك تصنیف عالمي متافق عليه فيما يتعلق بمؤشرات الأداء في التعليم بمعنى أنه من الناحية المثالية يجب أن تكون هناك مؤشرات تربوية عالمية مقتنة تستخدم على المستوى الوطني، على أن تتضمن فيها فرصة مؤشرات المشروع الوطني لمراقبة التغيير في التحصيل على مر الزمن. وفي الحقيقة فإن هذا التقني غير موجود، ولذلك فإن كل مشروع للمؤشرات التربوية يحتاج إلى مجموعة مؤشرات خاصة بالدولة نفسها على أن تعكس هذه المؤشرات أهداف وخصائص المشروع.

وللمؤشرات التربوية عدة خصائص رئيسية:

- ١- يجب أن تكون المؤشرات قابلة للقياس.
 - ٢- إنها كمية ولكنها أكثر من مجرد تعبير رقمي أو إحصاء مركب.
 - ٣- كل مؤشر يجب أن يركز على جانب رئيسي من جوانب النظام التربوي.
 - ٤- أن تكون المؤشرات قابلة للقياس تبعاً لمستوى معين يمكن أن يتلقى عليه مسبقاً.
- إن المؤشرات التربوية معلومات تكشف عن ملامح أداء النظام التربوي، وهي التربية ليس هناك مؤشر مفرد يستطيع أن يعطيانا معلومات كافية لوصف أي جانب معين من النظام التربوي ولكن عندما تستخدم مجموعه من المؤشرات التربوية فإن بامكاننا أن نحصل على أداة فاعلة يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات وتوجيه الخطط.

وللحصول على تقويم جيد للتحصيل الدراسي والعوامل المرتبطة به، فإن مشروع المؤشرات التربوية وبناء القدرات الوطنية، الذي قامت بتنفيذها الجمعية الكويتية للتقدم الطفولة العربية، قام باستخلاص مجموعه من المؤشرات التربوية لتحصيل تلاميذ الصف الرابع الابتدائي كي تمثل أكبر عدد ممكن من ملامح النظام التربوي للتعليم الابتدائي في دولة الكويت تحت بنود مختلفة تتعلق بالدخلات، وظروف التعلم، والخرجات، فمؤشرات المدخلات (Inputs) تضمنت مصادر مثل: ميزانية المدرسة والتأهيل العلمي والتربوي للهيئة التدريسية، ومرافق المدرسة، وهذه المؤشرات وضعت النظام التربوي في محيط المجتمع، ولذلك شملت على المؤشرات البيئية مثل المستوى الاجتماعي - الاقتصادي للطلبة.

أما مؤشرات ظروف التعلم (Learning Conditions) : فقد شملت على العوامل التي لها تأثير على عملية التعلم، مثل عدد مرات غياب التلميذ، توقعات التلميذ والعوامل المؤثرة فيها، ظروف التدريس التي تشتمل على كثافة الفصل الدراسي والألعاب التدرسي والتنمية المهنية للمدرس.

أما مؤشرات المخرجات (Outputs) فقد تضمنت مشاركة الطالب في الفصل، كل ما يحرزه الطالب من علم، وتحصيله الدراسي واتجاهات الطالب (نحو المدرسة ونحو المواد الدراسية) وتقديره لن ذاته ورضاه عن النظام التعليمي.

إن المؤشرات التربوية ما هي إلا وصف لإنجاز النظام التربوي، فهي تعكس ما يجري في داخل المدارس، أي أنها تعكس الوضع الراهن لمستوى الأداء في النظام التعليمي، سواء كان هذا المستوى مرغوباً أو غير مرغوب فيه.

ولهذا فإن أهمية المؤشرات التربوية تكمن في الآتي:

- ١- أنها توفر معلومات ملخصة عن مظاهر هام من مظاهر الأداء في العملية التربوية.
- ٢- أنها تكون أدوات تشخيصية كأساس للتقويم وإيجاد تصورات وتوقعات جديدة حول مستوى الأداء في العملية التربوية.
- ٣- أنها تساعد على إعطاء أحكام تقويمية، ولذلك فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهداف العملية التربوية التي يتم التقويم في ضوئها.
- ٤- أنها تساعد أصحاب القرار في مساعيهم لتحديد الأهداف التربوية بطرق إجرائية قابلة للتنفيذ.

إن مشروع المؤشرات التربوية وبناء القدرات الوطنية التي تمثل هذه الدراسة باكورة انتاجه سيشكل قاعدة لمقارنة التغيير الذي يحدثه أي تطور في التحصيل الدراسي لطلبة الصف الرابع الابتدائي في مدارس الكويت الحكومية، وعلاقة ذلك بمؤشرات تتعلق بالطالب، والبيئة الأسرية، والبيئة المدرسية. والهدف من هذا التحليل هو تحديد مؤشرات للعوامل التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في التحصيل الدراسي للطالب، والخروج بتوصيات واقتراحات من شأنها المساهمة بتحقيق المزيد من الارتفاع بمستوى الأداء والتحصيل لطالب المرحلة الابتدائية.

إننا نتمنى من وراء هذا المشروع إثارة حوار جاد بين المسؤولين في التربية هدفه إعادة النظر والتأمل في الممارسات التربوية السائدة من أجل الارتقاء بمستوى أداء المدرسة الإبتدائية نحو الأفضل والأحسن وطبقاً للأهداف التربوية المرسومة أو التي تتطلع الكويت إلى تحقيقها لمواجهة تطلعات وتحديات القرن القادم.